الأمم المتحدة
S/2018/814
مجلس الأمن
Distr.: General
5 September 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الذي أدلت به رئيسة الوزراء، تيريزا ماي، أمام البرلمان في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن التحقيق في الهجوم الذي وقع بسالسبوري في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨ (انظر المرفق).

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ديم كارن **بيرس**

070918 070918 18-14752 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

البيان الذي أدلت به رئيسة الوزراء، تيريزا ماي، أمام البرلمان في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن التحقيق في قضية سالسبوري

أود سيادة الرئيس بعد إذنكم أن أُطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن التحقيق في محاولة القتل التي تعرض لها سيرجي ويوليا سكريبال – وفي حادثة التسمم التي وقع ضحيتها لاحقا كل من دون ستورجس وتشارلي راولي في وقت سابق من هذا العام.

إن ما وقع كان عملا مقززا وشنيعا استخدم فيه عامل مؤثر في الأعصاب شديد السمية – يعرف باسم نوفيتشوك – للهجوم على بلدنا. وأدى ذلك الهجوم إلى تعريض حياة أربعة أشخاص لخطر الموت ومقتل امرأة بريئة. وأنا مدركة أن أعضاء المجلس كلهم يشاطرون أسرة دون ستورجس خاصةً حزنَها في مصابها الجلل.

ففي آذار/مارس، فصّلتُ للمجلس الأسباب التي دعت الحكومة إلى استنتاجها أن الدولة الروسية هي الضالعة في محاولة قتل السيد سكريبال وابنته.

وقلت أيضا إننا وإن كنا جميعا نتعجَّل إحضار المسؤولين أمام العدالة، فنحن كدولة مؤمنة بسيادة القانون حريصون على إعطاء أجهزة الشرطة المجال والوقت اللازمين للقيام بتحقيقاتها على الوجه المناسب.

ومنذ ذلك الحين، قام نحو ٢٥٠ محققا بالاستعراض الدقيق لتسجيلات فيديو بواسطة نظام المراقبة تربو مدتها على ١١ ٠٠٠ ساعة واستمعوا إلى أكثر من ١ ٤٠٠ تصريحا.

وقد اشتغل هؤلاء بلا انقطاع وقاموا بعمل منهجي شاق للتحقق من هوية الأشخاص الضالعين ومن الوسائل التي استخدموها لارتكاب هذا الهجوم.

سيادة الرئيس، لقد مكن هذا التحقيق في الأدلة الجنائية من التوصل إلى ما يكفي من الأدلة لأن يقوم مدير النيابة العامة المستقلة بتوجيه تهم ضد اثنين من الرعايا الروس بيانها كما يلي:

- التآمر على قتل سيرجي سكريبال؛
- محاولة قتل سيرجي ويوليا سكريبال والرقيب المحقق نيك بيلي؛
- استخدام عامل نوفيتشوك وحيازته؛
- التسببُ العمدُ في أذى جسدي خطير لكل من يوليا سكريبال ونيك بيلي.

وقد بينت الشرطة صبيحة هذا اليوم كيف سافر المواطنان الروسيان اللذين يحملان اسمي ألكسندر بيتروف وروسلان بوشيروف – وهما اسمان تعتقد الشرطة أنهما مستعاران.

فقد وصلا إلى مطار غاتويك في الساعة ١٥:٠٠ من يوم الجمعة ٢ آذار/مارس على متن الرحلة رقم SU2588 القادمة من موسكو.

وتوجها بالقطار إلى محطة لندن فيكتوريا، ثم إلى واترلو قبل الذهاب إلى فندق City Stay Hotel في ”باو رود“ بمنطقة ”إيست لندن“.

ومكثا هناك مساءي الجمعة والسبت كليهما – وعُثر في غرفتهما بالفندق على آثار عامل نوفيتشوك.

وفي يوم السبت ٣ آذار/مارس، ذهبا إلى سالسبوري، حيث وصلا إليها في نحو الساعة ١٤:٢٥ وغادراها بعد أقل من ساعتين، أي في الساعة ١٦:١٠. وتعتقد الشرطة أن ذلك كان لاستطلاع منطقة سالسبوري.

وفي يوم الأحد ٤ آذار/مارس، قاما بنفس الرحلة، حيث توجها بقطار الأنفاق من محطة باو إلى محطة واترلو في نحو الساعة ٨:٠٥، قبل أن يواصلا رحلتهما بالقطار إلى سالسبوري.

وقد نشرت الشرطة اليوم تسجيل فيديو بواسطة نظام المراقبة للرجلين وهما بجوار منزل أسرة سكريبال في الساعة ١١:٥٨، وذكرت أنها الساعة التي ارتكب بعدها الهجوم بلحظات.

وغادرا سالسبوري عائديْن إلى واترلو التي بلغاها في حوالي الساعة ١٦:٤٥ وركبا قطار الأنفاق في نحو الساعة ١٨:٣٠ صوب مطار هيثرو الذي عادا منه إلى موسكو على متن الرحلة SU2585، التي غادرت في الساعة ٢٢:٣٠.

سيادة الرئيس، لقد مكّن هذا الدليل المتين هيئة النيابة العامة الملكية المستقلة من أن تستنتج أن لديها أساسا كافيا لتوجيه الاتهام لهذين الرجلين في الهجوم الذي وقع بسالسبوري.

ونفس الرجلين هما الآن المشتبهان الرئيسيان في قضية دون ستورجس وتشارلي راولي أيضا.

وليس ثمة وجهة أخرى تمضي فيها التحقيقات غير هذه.

وقامت الشرطة رسميا اليوم بربط الهجوم على أسرة سكريبال بما وقع في أمسبوري، بحيث أصبح الهجومان مشمولين بتحقيق واحد.

ولذلك أسباب وجيهة.

فالتحليل الذي أجريناه قد أكد هو والتقرير الذي صدر أمس عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفس العامل الكيميائي المؤثر في الأعصاب الذي وجد في كلتا الحالتين.

وليس هناك أي دليل يشير إلى أن دون وتشارلي كانا هدفا مقصودا، بل وقعا ضحيتين للطريقة المتهورة التي تم بها التخلص من ذلك العامل.

وقد نشرت الشرطة اليوم مزيدا من التفاصيل عن القنينة الزجاجية الصغيرة ذات العطر المزيف والعلبة اللتين اكتشفتا في منزل تشارلي راولي ووُجد أنهما يحتويان على العامل المؤثر في الأعصاب.

والطريقة التي عُدّلت بها القنينة لا تترك مجالا للشك بأنها اتخذت غطاء لتهريب ذلك السلاح إلى البلد ووسيلة لإيصاله إلى الباب الأمامي من منزل أسرة سكريبال في الهجوم الذي استهدفها.

سيادة الرئيس، إن تحقيقات الشرطة في عملية التسمم التي وقع ضحية لها كل من دون وتشارلي ما زالت جارية، والشرطة تدعو اليوم إلى الحصول على المزيد من المعلومات. لكن لو كان المشتبهان داخل حدود ولايتنا القضائية لكان ثمة أساس واضح من الناحية القانونية لإلقاء القبض عليهما بتهمة القتل.

سيادة الرئيس، لقد طلبنا مرارا وتكرارا من روسيا أن تقدم تفسيرا لما حدث في سالسبوري في آذار/مارس، لكنها ردت بالتعتيم والأكاذيب.

وشمل ذلك محاولتها نقل المسؤولية عن الهجوم إلى الإرهابيين، وإلى شركائنا الدوليين، بل إلى الإنسانة التي كانت ستصبح حماة ليوليا سكريبال في المستقبل.

لا بل قد زعموا أنني أنا بنفسي التي اخترعت نوفيتشوك.

إن محاولاتهم الرامية إلى إخفاء الحقيقة عن طريق كمّ الأضاليل التي ذكروها إنما تعزز ضلوعهم بكل بساطة.

وكما بيّنا في آذار/مارس، فروسيا هي وحدها التي تمتلك الوسائل التقنية والخبرة العملية والدافع إلى ارتكاب الهجوم.

فقد جرى تطوير عوامل نوفيتشوك المؤثرة في الأعصاب من قبل الاتحاد السوفياتي في ثمانينات القرن الماضي في إطار برنامج عرف بالاسم الْمُشفَّر ''فوليانت'' (FOLIANT)

وفي غضون العقد الماضي، قامت روسيا بإنتاج وتخزين كميات صغيرة من هذه العوامل، وذلك بعد زمن طويل من توقيعها على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وخلال السنوات العشر الأولى من الألفية، بدأت روسيا برنامجا لاختبار وسائل إيصال العوامل المؤثرة في الأعصاب، بما في ذلك عن طريق تطبيقها على مقابض الأبواب.

وقد كنا على حق عندما قلنا في آذار/مارس إن الدولة الروسية هي المسؤولة عما وقع.

والآن وقد عرفنا هوية الشخصين المتورطين، يمكننا أن نمضي إلى أبعد من ذلك.

سيادة الرئيس، خوّل التحقيق الذي أجرته الشرطة النيابة العامة الملكية توجيه اتهامات ضدّ المشتبه فيهما، كما أجرت أجهزة الأمن والاستخبارات تحقيقاتها الخاصة في التنظيم المسؤول عن هذا الهجوم.

وبالاستناد إلى هذا العمل، أود أن أبلغ المجلس اليوم، بناءً على مجموعة من المعلومات الاستخبارية، بأن الحكومة استنتجت أن الشخصين اللذين حددت هويتهما الشرطة والنيابة العامة الملكية هما ضابطان في جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية، المعروف أيضاً باسم مديرية الاستخبارات الرئيسية (GRU).

ومديرية الاستخبارات الرئيسية هي مؤسسة تتمتع بدرجة عالية من الانضباط وبتسلسل قيادي حسن التنظيم.

فهذه العملية إذاً ليست عملية مارقة. ومن شبه المؤكد أيضاً أنها نالت موافقة طرف رفيع المستوى في الدولة الروسية من خارج مديرية الاستخبارات.

سيادة الرئيس، سيتفهّم المجلس أنه لا يسعني الخوض في التفاصيل المتعلقة بعمل أجهزتنا الأمنية والاستخبارية. ولكننا سنقدم إحاطة إلى قادة المعارضة وغيرهم وفقاً لأحكام مجلس الملكة الخاص وسنطلع لجنة الاستخبارات والأمن أيضاً على مزيد من التفاصيل.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى الحديث عن ردنا على هذا الهجوم المروع والمعلومات الإضافية التي أصبحت بحوزتنا الآن بشأن المسؤولين عنه.

فأولاً، فيما يتعلق بالشخصين، ووفق ما أعلنته النيابة العامة الملكية والشرطة في وقت سابق اليوم، لقد حصلنا على مذكرة توقيف أوروبية وسنصدر نشرة حمراء من الإنتربول في وقت قريب.

وبطبيعة الحال، رفضت روسيا مراراً السماح لرعاياها بالمثول أمام محاكم في الخارج، بحجة أن دستورها يحظر تسليم المطلوبين.

ولذلك، على غرار ما توصلنا إليه عقب قتل ألكسندر ليتفينينكو، سيكون أي طلب تسليم رسمي في هذه القضية بلا جدوى.

ولكن إذا سافر أحد هذين الشخصين خارج روسيا مجدداً، سنتخذ جميع الخطوات الممكنة لاحتجازه وتسليمه وسوقه إلى العدالة هنا في المملكة المتحدة.

سيادة الرئيس، هذا الهجوم بالأسلحة الكيميائية على أراضينا هو جزء من نمط أوسع نطاقاً للسلوك الروسي الذي يسعى باستمرار إلى تقويض أمننا وأمن حلفائنا في أنحاء العالم.

فقد أجج الروس النزاع في منطقة دونباس، وضموا القرم بصورة غير شرعية، وانتهكوا مراراً المجال الجوي الوطني لبلدان أوروبية عديدة، وشنوا حملة متواصلة من التجسس الإلكتروني والتدخل في الانتخابات.

وكانوا هم من يقفون وراء محاولة انقلاب عنيف في الجبل الأسود. وأدى صاروخ روسي الصنع أطلِق من إقليم يسيطر عليه انفصاليون مدعومون من روسيا، إلى إسقاط طائرة الرحلة MH17.

ويجب أن نضاعف جهودنا الجماعية لحماية أنفسنا في مواجهة هذا التهديد، وهو تحديداً ما نعمل من أجله مع حلفائنا على كلا المستويين المحلي والجماعي منذ الهجوم الذي وقع في آذار/مارس.

فقد أقررنا صلاحية جديدة تتيح احتجاز الأشخاص على حدود المملكة المتحدة لمعرفة ما إذا كانوا منخرطين في أنشطة دولة معادية.

وأدخلنا تعديل ماغنيتسكي على قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال رداً على انتهاك حقوق الإنسان. وكثّفنا بشدة أنشطتنا الرامية إلى منع دخول التمويل غير المشروع إلى بلدنا.

وطردنا أيضاً ٢٣ دبلوماسياً روسياً عُرِفَ أنهم ضباط استخبارات روسيون غير معلنين، مما يقوض بشدّة قدرة الاستخبارات الروسية في المملكة المتحدة على مدى سنوات قادمة.

وبروح التضامن الجماعي، واعترافاً بالتهديد المشترك الذي يتعرض له حلفاؤنا، انضم إلينا ٢٨ بلداً آخر وكذلك منظمة حلف شمال الأطلسي في طرد ما مجموعه أكثر من ١٥٠ ضابطاً في الاستخبارات الروسية، وهو الطرد الجماعي الأوسع نطاقاً على الإطلاق.

ومنذ ذلك الحين، وافق الاتحاد الأوروبي على اقتراح شامل للتصدي للتهديدات المختلطة.

واتفقت مجموعة الدول السبع على إنشاء آلية الاستجابة السريعة لتبادل المعلومات الاستخبارية عن نشاط الدول المعادية.

وعززت منظمة حلف شمال الأطلسي ردعها الجماعي بشدّة، بسبل منها إنشاء مركز جديد للعمليات الإلكترونية.

وأعلنت الولايات المتحدة فرض جزاءات إضافية على روسيا بسبب هجوم سالسبوري.

سيادة الرئيس، لقد اتخذ حلفاؤنا إجراءات بحسن نية، والعمل المضني الذي قامت به أجهزة الشرطة والاستخبارات لدينا على مدى الأشهر الستة الأخيرة هو دليل إضافي على أن إجراءاتهم كانت صائبة.

ومعاً سنستمر في إعطاء الأطراف التي تحاول تقويض النظام الدولي القائم على القواعد الدليل على أنها لن تستطيع الإفلات من العقاب على أفعالها.

وسنواصل الضغط من أجل تنفيذ جميع التدابير المتفق عليها حتى الآن تنفيذاً كاملاً، بما فيها استحداث نظام جديد للاتحاد الأوروبي لفرض جزاءات على الأسلحة الكيميائية.

ولكننا لن نقف عند هذا الحد.

فسنحثّ أيضاً على وضع نظم جديدة للاتحاد الأوروبي لفرض جزاءات على المسؤولين عن الهجمات الإلكترونية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان – وعلى إدراج أسماء جديدة ضمن قوائم نظام الجزاءات القائم ضد روسيا.

وسنتعاون مع شركائنا من أجل تمكين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من عزو الهجمات بالأسلحة الكيميائية إلى دول أخرى خارج سورية.

والأهم، سيادة الرئيس، أن العبرة التي استخلصناها من إعلان اليوم هي الطبيعة الخاصة للتهديد الناجم عن مديرية الاستخبارات الرئيسية الروسية.

فنحن نعلم أن المديرية أدت دوراً رئيسياً في النشاط الروسي الخبيث في السنوات الأخيرة.

واليوم، كشفنا دورها في الهجوم الحقير بالأسلحة الكيميائية في شوارع سالسبوري.

إنّ أفعال المديرية خطر على جميع حلفائنا وعلى جميع مواطنينا.

وانطلاقاً مما توصلنا إليه في تحقيقات سالسبوري، وما نعرفه عن هذه المؤسسة عموماً، يجب أن نكثف الآن جهودنا الجماعية، وتحديداً ضد مديرية الاستخبارات الرئيسية الروسية.

ونحن نعمل على تحسين معرفتنا بأعمال المديرية في بلداننا، ونسلط الضوء على أنشطتها، ونكشف أساليبها، ونتقاسم هذه المعلومات مع حلفائنا، وهذه الخطوات هي نفسها التي اتخذناها عقب الهجوم في سالسبوري.

سيادة رئيس، إذ يتفهم المجلس أنه لا يسعني الخوض في التفاصيل، سنعمل جنباً إلى جنب مع حلفائنا لنشر المجموعة الكاملة من الأدوات من مختلف أجهزتنا الأمنية الوطنية بغية درء التهديد الناجم عن مديرية الاستخبارات الرئيسية الروسية.

وقد قلت في السابق، وأكرر القول نفسه الآن، إن المملكة المتحدة ليست على خلاف مع الشعب الروسي.

وما زال يحدونا الأمل في أن نعقد يوماً ما شـــراكة وطيدة من جديد مع حكومة هذه الأمة العظيمة.

وسنواصل العمل مع روسيا، بوصفها عضواً من الزملاء الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بشأن مواضيع متعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

ولكننا سنستخدم قنوات الاتصال هذه أيضاً لنوضح أن هذا النوع من الأنشطة الوحشية الذي شهدناه في سالسبوري في آذار/مارس لا مكان له في أي نظام دولي متحضر.

وأخيراً، سيادة الرئيس اسمحوا لي أن أشيد بثبات سكان سالسبوري وأمسبوري والمناطق المحيطة بهما الذين واجهوا هذا النوع من الاضطرابات في حياتهم اليومية خلال الأشهر الستة الماضية.

وأود أن أشـــكر من جديد الجهود المتميزة التي بذلتها أجهزة الطوارئ وهيئة الخدمات الصـــحية الوطنية في تصديها لهذه الحوادث.

وأود أن أوجه الشكر إلى جميع الأشخاص العاملين في دوائر الشرطة والاستخبارات على عملهم الدؤوب والشاق الذي أدى إلى صدور هذا الإعلان اليوم.

سيادة الرئيس، لقد سعت روسيا في آذار/مارس إلى زرع الشك والريبة بشأن الأدلة المقدمة إلى هذا المجلس، وفكّر بعضٌ في أن يصدقها.

ويبين الإعلان الذي صدر اليوم أننا كنا على صواب.

فقد أصبنا في اتخاذ إجراءات ضد الدولة الروسية على النحو الذي سلكناه. ونحن نعمل حالياً على تكثيف جهودنا ضد مديرية الاستخبارات الرئيسية الروسية.

ولن نبدي أي تسامح في التعامل مع هذه الأعمال الوحشية المرتكبة ضد بلدنا.

وسـوف تواصـل هذه الحكومة، بالتعاون مع حلفائنا، بذل كل ما يلزم من جهود للحفاظ على سلامة شعبنا.

وإنني أعهَد بهذا البيان إلى المجلس.